أهداف المنتدى:

منتدى عمان المصرفي هو منتدى مالي ومصرفي متخصص يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ مناقشة الأبعاد الإستراتيجية للبنوك في منطقة الشرق الأوسط
- ❖ التعرف على التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل 3.
- ❖ إلقاء نظرة عن كثب على واقع الصيرفة الإسلامية وعملياتها الأساسية.
- ❖ مراجعة الضوابط الخاصة بالامتثال وطرق الحد من الاحتيال.
- ❖ إلقاء الضوء الجانب التكنولوجي والإبداعي في العمل المصرفي بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وحلول الدفع التي تقدمها.
- ❖ استعراض الممارسات العالمية المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات وخاصة ما يتعلق بقضايا السيولة وإدارتها.
- ❖ مناقشة موضوع مكاتب الاستعلام الائتماني واستعراض تجارب الدول في مجال الاستعلام الائتماني
- ❖ التعريف باختبارات الأوضاع الضاغطة وأهميتها وطرق احتسابها.
- ❖ التعريف بأحدث أساليب تسوية القروض غير العاملة وتكوين المخصصات المصرفية في أعقاب الأزمات المالية.

محاور المنتدى:

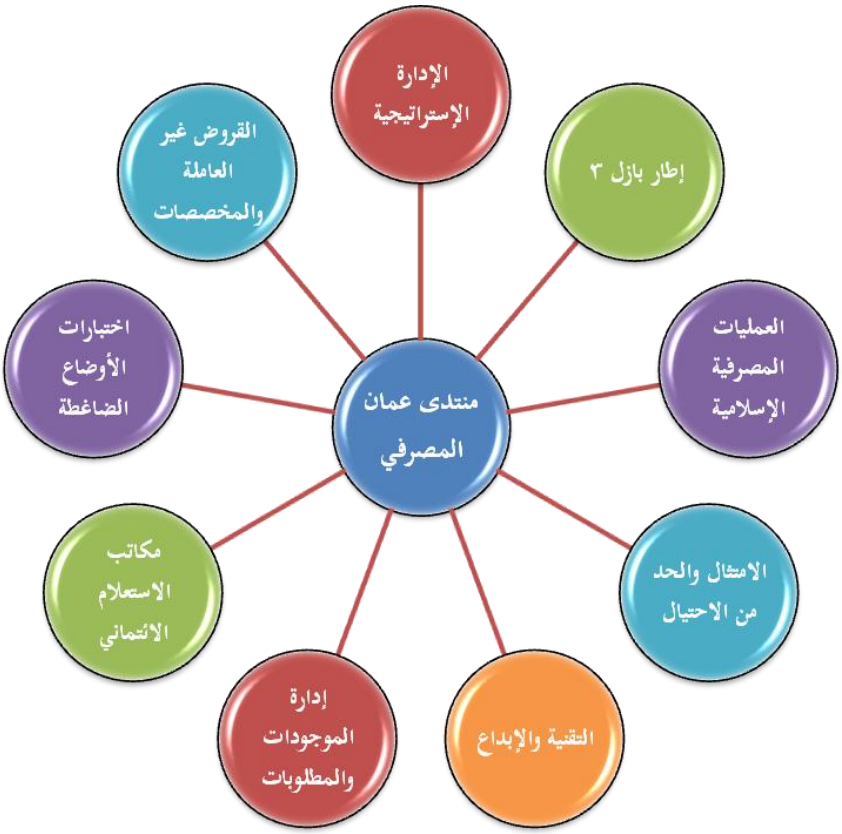

أجندة المنتدى:

اليوم الأول 20 آذار، 2011	
9:00 – 8:00	التسجيل
9:30 – 9:00	الافتتاح الرسمي كلمة معالي الأستاذ مروان عوض / رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن كلمة سيادة الشريف فارس شرف/ محافظ البنك المركزي الأردني كلمة سعادة الأستاذ وسام فتوح/ أمين عام اتحاد المصارف العربية
10:15 – 9:30	الجلسة الأولى: الإدارة الإستراتيجية – وجهات نظر للبنوك في الشرق الأوسط د. هانز مارتن ستوكمير / مدير في مؤسسة ماكنزي مكتب الشرق الأوسط / دبي
10:30 – 10:15	استراحة
12:00 – 10:30	الجلسة الثانية: إطار بازل 3 السيد جو الفضل / مدير اقليمي في الخدمات المالية العالمية / ديلويت أند توتش / لبنان
1:00 – 12:00	الجلسة الثالثة: العمليات المصرفية الإسلامية د. حسين حمد حسن / رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي وبنك الأردن دبي الإسلامي / دبي
2:00 – 1:00	استراحة غداء برعاية جمعية البنوك في الأردن
2:45 – 2:00	الجلسة الرابعة: الامتثال و الحد من الاحتيال – تشجيع الأخلاقيات والحد من الفساد والاحتيال د. مايكل ماتوسيان / رئيس الامتثال التنظيمي لمجموعة البنك العربي / الأردن
4:15 – 2:45	الجلسة الخامسة:

	التقنية والإبداع –حلول الدفع بواسطة الهاتف النقال / السيد مايكل وكيله / مدير عام بروحريس سوفت / الأردن –الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال / السيد ماليث جوناسيكارا / مستشار / مجموعة شوربنك التقنية الدولية / الولايات المتحدة الامريكية –التقنية والإبداع / د. انجو كيبكر / شريك، مركز الكفاءة في الصناعة المالية في هورفاث وشركاه للاستشارات الإدارية / ألمانيا
4:30 – 4:15	استراحة
5:45 – 4:30	الجلسة السادسة: إدارة الموجودات والمطلوبات د. عدنان الأعرج / المدير الإقليمي لبنك لبنان والمهجر / الأردن

اليوم الثاني 21 آذار، 2011	
9:00 – 8:30	التسجيل
10:00 – 9:00	الجلسة السابعة: مكاتب الاستعلام الائتماني السيد محمد رفعت / المدير الإداري في شركة I-Score / مصر
10:30 – 10:00	استراحة
11:45 – 10:30	الجلسة الثامنة: اختبارات الأوضاع الضاغطة السيد محمد عمايرة / مساعد المدير التنفيذي لدائرة الرقابة المصرفية في البنك المركزي الأردني
1:00 – 11:45	الجلسة التاسعة: القروض غير العاملة والمخصصات في أعقاب الأزمات المالية

السيد سامر حمود / نائب المدير العام في BankMed / لبنان	
اختتام المنتدى د. عدلي قندح / مدير عام جمعية البنوك في الأردن	1:15 – 1:00
استراحة غداء برعاية بنك لبنان والمهجر	2:00 – 1:15

خلاصة لمجريات منتدى عمان المصرفي Amman Banking Forum

افتتح محافظ البنك المركزي الشريف فارس منتدى عمان المصرفي الأول الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان "الاستقرار المالي والمصرفي" بمشاركة خبراء مصرفيون من الأردن ومصر والإمارات العربية ولبنان وفلسطين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية.

وقال الشريف شرف خلال كلمته الافتتاحية بأن المنتدى يأتي في وقت مناسب لتقييم السياسات النقدية عقب الأزمة التي أثرت على العالم وبناء سياسات وفرضيات على المدى الطويل، مشيراً إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أظهرت مدى الضعف الذي يعتري أنظمة الرقابة والإشراف المصرفية والمالية في العديد من دول العالم مثلما أظهرت مدى الترابط والتكامل القائم بين الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية. كما أشار شرف إلى أن التغيرات في الأسواق العالمية جعلت هدف تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي يتصدر سلم الأولويات في العالم خصوصا مع تزايد وتيرة العولمة وتشابك الأسواق وتطورها وحرية حركة رؤوس الأموال. وقال المحافظ أن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي يتطلب جهودا متواصلة ويقظة للتحوط ضد أية مخاطر محتملة والعمل على تحديث ومراجعة الإجراءات الرقابية المتخذة بشكل مستمر.

وأكد المحافظ ان الاستقرار النقدي وسعر صرف الدينار ركيزة أساسية في عمل البنك المركزي وهي أيضا ركيزة في السياسة النقدية والمالية والاقتصادية، مشيراً إلى حرص البنك المركزي الأردني إتباع أحدث المعايير الدولية في الرقابة المصرفية، وحرصه على تشجيع البنوك على الاهتمام بإدارات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ومكافحة عمليات غسل الأموال، فضلاً عن تطبيق أسس الحاكمية المؤسسية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.

وأكد المحافظ على سلامة الجهاز المصرفي الأردني ومتانته بشكلٍ مكنه من مواجهة الأزمة المالية العالمية بثقة واقتدار مدعوماً بجملة من السياسات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك.

وأشار إلى أن البنوك الأردنية تنتهج سياسات مصرفية حصيفة تكفل لها الحفاظ على مواقف مالية متوازنة، كما أن التعاون الوثيق بين البنك المركزي والبنوك المرخصة في مجال الإدارة الاحترازية للمخاطر كان له الدور الأكبر في حماية القطاع المصرفي وزيادة مناعته تجاه الصدمات الداخلية والخارجية. واستعرض المحافظ أبرز مؤشرات المتانة المالية للبنوك.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض خلال كلمته في المنتدى إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي وكبرى المراكز والمؤسسات المالية في العالم، موضحاً أن التدابير التي تم اتخاذها لإنعاش الأداء الاقتصادي والمالي في العالم أبان الأزمة أفرزت مجموعة من التبعات والآثار الجانبية وأوجدت بعض الثغرات في النظام المالي. فالدعم الكبير والمباشر للنظام المالي وتخفيض أسعار الفائدة، والتوسع في ميزانيات البنوك المركزية، كان لها آثارها ومخاطرها الجانبية الكبيرة. فالاستمرار في استخدام البرامج غير العادية، وعلى رأسها الدعم المباشر، يبطئ بدء مرحلة التكيف بعد الأزمة، ويخلق مخاطر إيجاد شركات مالية وغير مالية هشة وضعيفة. أما أسعار الفائدة المنخفضة في مركز الاقتصاد العالمي لا تشجع على التخفيض المطلوب في نسب المديونية، وبالتالي فإنها تسهم في زيادة التشوهات والاختلالات في النظام المالي وتخلق مشاكل جديدة. كما أن التضخم المطرد في ميزانيات البنوك المركزية تخلق تشوهات تسعيرية في السندات والقروض، وتثبط آليات صنع السوق من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة. أما الحوافز المالية فقد نجم عنها ارتفاع وتزايد الدين الحكومي والذي أصبح في بعض البلدان معضلةً كبيرة لا يمكن تحمل آثارها.

كما تطرق عوض لعملية التصحيح والإصلاح الاقتصادي في العالم، وبين أن العمل عليها جارٍ بشكل مكثف مؤكداً أن نجاح هذه المساعي يتطلب التعاون بين الجميع من هيئات تنظيمية ورقابية لضمان سلامة عناصر النظام المالي من أدوات مالية وأسواق ومؤسسات مالية. كما دعا عوض إلى ضرورة وضع إطار تحوط كلي لتعزيز استقرار النظام المالي ككل وسلامة كل مكون من مكوناته، وإلى ضرورة سعي السلطات المالية على تحقيق الاستدامة طويلة الأجل وضمان أن تكون سياساتها امتصاص الصدمات بدلا من تضخيمها من خلال بناء الاحتياطيات في الأوقات الجيدة لتكون متاحة في الأوقات العصيبة. كما أكد أن على البنوك المركزية مواجهة الطفرات في أسعار الأصول والائتمان باعتبارها تهديداً لاستقرار الأسعار والنمو. وقد بين عوض أن عملية بناء نظام مالي أكثر مرونة وفاعلية واستقرارا يتطلب التصدي للمخاطر الناشئة عن نوعين من العوامل الخارجية في النظام المالي وهي المخاطر العامة أو النظامية والدورات الاقتصادية.

هذا وأشار عوض خلال كلمته إلى التغييرات في أدوار البنوك المركزية حول العالم والقناعة بأن استقلالية البنوك المركزية وعدم تعرضها للضغوط السياسية تعطيها قدرة أكبر على تحقيق أهدافها. كما أكد عوض أن عملية

التعافي الكلي من تداعيات الأزمة المالية العالمية جاءت بطيئة ودون المستوى المطلوب أو المتوقع، وذلك بسبب مجموعة من العوامل وفي مقدمتها النكسات والأزمات التي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مثل أزمة ديون دبي، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، والضغوطات الكبيرة التي تعرضت لها أسعار عملات الدول الكبرى ضمن ما يسمى بحرب العملات.

من جانبه أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح إلى هواجس المصارف العربية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة والتغييرات في هيكلها السياسي. مؤكداً على دور إتحاد المصارف العربية في تقريب المسافات بين المصارف العربية، وتوثيق الروابط الاقتصادية والمصرفية والمالية بين الدول العربية وبناء شبكة واسعة من العلاقات والتحالفات الإستراتيجية، مع مؤسسات ومنظمات فاعلة عربياً ودولياً.

واستعرض فتوح مجموعة من الإحصائيات التي تخص القطاع المصرفي العربي، كما أشار فتوح إلى القطاع المصرفي الأردني وقدرته على المحافظة على متانته واستقراره مسجلاً تطورات ملموسة خلال العام الماضي، انعكست في ارتفاع رصيد الموجودات والتسهيلات الائتمانية والودائع للبنوك العاملة في الأردن. وقد أكد فتوح خلال كلمته على أن الاستقرار المالي والمصرفي والاقتصادي أصبح القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الانفتاح الاقتصادي، ومدخلاً مهماً لتحسين مناخ الاستثمار، وأساساً راسخاً لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الوطن العربي. واستعرض فتوح أهم المعوقات التي تواجه الدول العربية بما فيها ارتفاع معدلات البطالة مؤكداً أن الاستقرار الاقتصادي في منطقتنا يحتاج إلى الإصلاح والنمو وتعزيز المراقبة المالية والحوكمة والإفصاح، وتعزيز القدرات البشرية ومبادرة الحكومات إلى الإصلاح الاقتصادي والمالي وإنشاء المشاريع التنموية، وتقوية المؤسسات المالية على الصعيد الوطني.

وناقش على مدى يومين مجموعة من المواضيع المصرفية المتخصصة تتعلق بمقررات بازل 3 والإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في القطاعات المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية الشاملة واختبارات الأوضاع الضاغطة التي تبناها البنك المركزي الأردني ومكافحة غسيل الأموال وتعليمات الامتثال والحد من الاحتيال المصرفي بأشكاله كافة. كما تطرق المنتدى لموضوع إنشاء شركات استعلام ائتماني في الأردن إلى جانب أنظمة المدفوعات والتسويات وإدارة السيولة الفائضة والإدارة الإستراتيجية للبنوك والعمليات المصرفية الإسلامية، والتغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية الدولية والإقليمية والمحلية.